



التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

مسائل عامة

تقرير من المدير العام

يلخص هذا التقرير التقدم المحرز في مجال التعاون مع مختلف المؤسسات ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وجمعية الصحة مدعوة الى أن تحيط علما بهذا التقرير.

الأمم المتحدة

١- مازال موضوع الإصلاح يستحوذ على اهتمام منظومة الأمم المتحدة ككل وقد جرى التركيز عليه بشكل خاص في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت حتى الآن قراراتين بشأن "تحديث الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح": أولهما القرار ١٢/٥٢ (أ) - الاجراءات التي اتخذها أو ينوي اتخاذها الأمين العام ضمن صلاحياته الخاصة والقرار ١٢/٥٢ (ب) - التوصيات التي قدمها الأمين العام الى الجمعية العامة لتتخذ اجراءات بشأنها. وقد أعلم المجلس التنفيذي في دورته الواحدة بعد المائة، بأنار الاصلاحات التي تجري داخل الأمم المتحدة على منظمة الصحة العالمية وسيقدم له، بناء على طلبه، تقرير مفصل في دورته الثانية بعد المائة.

٢- عالجت لجنة التنسيق الادارية، في دورة الخريف لعام ١٩٩٧، عددا من المسائل في اطار الاصلاحات الجارية:

(١) فيما يخص العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلصت اللجنة الى أن سياسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التعامل مع المجتمع المدني تختلف باختلاف طابع المنظمة الشريكة ونوع نشاطها، وأن التعاون كان مشمرا عموما رغم أنه كان من الضروري توخي الحذر أحيانا لتجنب احتمال تضارب المصالح. وذكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية وغيره من الرؤساء التنفيذيين أن الاقتراح القاضي بإنشاء مكتب ارتباط مشترك بين الوكالات للتعاون مع الهيئات التجارية يحتاج الى مزيد من الدراسة والتطوير. ورأت اللجنة أن تعود الى مناقشة هذه المسألة في اجتماع لاحق.

(٢) لاحظت اللجنة أن فرق العمل المخصصة الثلاث التي أنشأتها عام ١٩٩٥ لتشجيع أعمال المتابعة المتكاملة على الصعيد القطري لخطط عمل المؤتمرات الدولية ومؤتمرات الصحة العالمية التي تعقدتها الأمم المتحدة في التسعينات قد أنهت أعمالها، وأنه أصبح لزاماً على منظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الصحة العالمية، اليوم أن تحافظ على وتيرة العمل كيما توفر إرشادات متكاملة للبلدان لمساعدتها على وضع سياسات وبرامج وطنية محددة.

(٣) استعرضت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، حزيران/ يونيو ١٩٩٧) التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، البرازيل، ١٩٩٢). وقدمت منظمة الصحة العالمية، بوصفها المسؤولة عن المهام المنصوص عليها في الفصل السادس من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، حماية الصحة البشرية وتعزيزها، تقريراً بهذا الشأن، وهي تشارك مشاركة كاملة في مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي اعتمده مؤتمر البيئة والتنمية وخاصة النهج الاستراتيجية في إدارة مياه الشرب وفي موضوع الصناعة والتنمية المستدامة الذي من المقرر أن تستعرضه اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها السادسة عام ١٩٩٨.

(٤) اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً عن "إتاحة فرص الحصول على الاتصالات وخدمات المعلومات الأساسية للجميع" وطلبت اطلاع مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عليه لمواجهة التحدي المتمثل في ضرورة تسخير تكنولوجيا الاتصالات الجديدة وإتاحتها، للبلدان النامية على وجه الخصوص، في الوقت المناسب على نحو يحقق المردودية ويتسم بالعدالة والإنصاف. وجرى تحديد مشروع استرشادي محتمل لاستخدام الاتصالات في الطب وهو المجال الذي تنشط فيه المنظمة حالياً.

(٥) اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً شديداً بشأن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وخاصة أثناء الأزمات وطلبت بمتابعة هذا الأمر على سبيل الاستعجال.

(٦) شددت اللجنة، لدى استعراضها للأعمال التحضيرية من أجل الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللإستعراض الخمسي لإعلان فيينا وخطة عمله اللذين يوافقان عام ١٩٩٨، على أن الأسلوب القائم على الحقوق الذي تنتهجه باطراد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعاملها مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والذي يشمل الأطفال والنساء واللاجئين هو أسلوب يحتاج الى مزيد من التوسيع والتطوير.

٣- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. عالج "القسم الرفيع المستوى" من الدورة الموضوعية عام ١٩٩٧ موضوع "إيجاد بيئة مواتية للتنمية؛ التدفقات المالية بما فيها تدفقات رأس المال: التجارة الدولية". وتركز الحوار على عولمة الاقتصاد والأصداء المشاهدة مؤخراً في البلدان التي هي في طور التصنيع وضرورة توخي الحذر. وشدد المجلس على ضرورة موازنة العولمة بسياسات من أجل التقدم الاجتماعي توفر "شبكات سلامة" اجتماعية وبرنامج تكيف هيكلية تضمن الإنصاف وتمكن الفقراء من تحسين أحوالهم. وفي هذا السياق، اعتبر كثير من المشاركين أن عكس التراجع العام في المساعدات الإنمائية الرسمية وترسيخ "مرفق التكيف الهيكلي المعزز" لصندوق النقد الدولي هما وسيلتان لإعادة هيكلة الانفاق العام في مجال التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية.

٤- وأبلغت منظمة الصحة العالمية المجلس بأن تحليلها للظروف المتصلة بالصحة المتأثرة بالفوارق بين المرأة والرجل شمل مجالات منها التعرض لاحتمالات الخطر، وامكانيات جني منافع التكنولوجيا والرعاية الصحية، والحقوق والمسؤوليات، والسيطرة. وأصدرت منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بياناً استنكرت فيه الضرر الناجم عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ودعت فيه دون تحفظ الى التخلص من هذه الممارسة بجميع أشكالها. وشددت المنظمة على أهمية إتاحة إمكانية الحصول على المياه النقية من أجل الصحة كحق من حقوق الإنسان وعلى ضرورة مكافحة الآثار الضارة المترتبة على تردّي نوعية المياه والأصحاء. وحث المجلس الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز على دمج أنشطة الوقاية من فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز ضمن الأنشطة التنفيذية وشجع الجهات المانحة على زيادة الدعم الذي تقدمه.

٥- وأيد المجلس عقد دورة استثنائية للجمعية العامة (من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٨) لمناقشة مكافحة الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة والمواد ذات التأثير النفساني وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها. وتعمل المنظمة بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ولجنة مكافحة المخدرات التابعة للجنة التنسيق الادارية من أجل ضمان تعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات. وأعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها الشديد باعتماد اعلان، تشارك المنظمة في وضعه، بشأن المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على العقاقير المخدرة.

٦- **اللجان الاقليمية.** قدمت منظمة الصحة العالمية ورقة عن "آفاق التنسيق المشترك بين الوكالات في آسيا ومنطقة المحيط الهادي" الى الدورة الثالثة والخمسين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي وساهمت في عمل العديد من اللجان المشتركة بين الوكالات في اطار اللجنة الاقليمية. وفي تموز/يوليو ١٩٩٧ استعرضت المنظمة فرص تيسير تنفيذ المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا من خلال استراتيجيتها للاتصالات من أجل أفريقيا. وتعاونت المنظمة، في وقت لاحق، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الهيئات بشأن مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقية التي توفر اطار للعمل من أجل انشاء البنى الأساسية في محالي المعلومات والاتصالات لأفريقيا.

٧- **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.** في سياق استعراض السياسات الشامل، الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات، للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتم في اطار منظومة الأمم المتحدة سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة تحليل للجهود الرامية الى تعزيز نظام الممثل المقيم. ومن السمات الجديدة لهذا الاستعراض اجراء "تقييم للآثار" يركز على بناء القدرات من قبل منظومة الأمم المتحدة خلال المدة الماضية التي تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة وهو استعراض تستطيع المنظمة أن تساهم فيه مساهمة كبيرة كما سيركز على تعزيز فعالية التعاون بين الشركاء على الصعيد القطري. وستشارك المنظمة عن كثب في اعداد الاستعراض وستوظف كل خبراتها التقنية لهذه الغاية. ويشمل برنامج اصلاح الأمم المتحدة (١٩٩٧) أيضا عناصر جديدة منها تعيين المنسق المقيم ممثلا للأمين العام ورئيسا لفريق الأمم المتحدة المعتمد لدى رئيس الحكومة؛ وانشاء اطار للمساعدة الانمائية للأمم المتحدة كاطار مشترك مع موارد مشتركة؛ وانشاء "بيت للأمم المتحدة" في ظل علم واحد وكمكتب واحد يوفر مقرا وخدمات ادارية مشتركة والجمع بين الخبرات المناسبة في كل فريق قطري للأمم المتحدة. ويجري، في الوقت الحاضر، اختبار اطار المساعدة الانمائية للأمم المتحدة في ١٩ بلدا رائدا وقد شجع ممثلو المنظمة على المشاركة.

٨- **عقدت لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية دورتها الحادية والثلاثين والأخيرة في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧.** وبناء على طلب من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وافق المجلسان التنفيذيان لكل من منظمة الصحة العالمية واليونسيف على توسيع اللجنة المشتركة لتشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وليصبح اسمها اللجنة التنسيقية للشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة. وستعقد هذه اللجنة اجتماعا تمهيديا، في عام ١٩٩٨، من أجل وضع اللامسات الأخيرة على اختصاصاتها وللمناقشة بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك لدى المنظمات الثلاث.

٩- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.** تعمل منظمة الصحة العالمية في سبعة بلدان في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى على تعزيز القدرات الوطنية في مجال مراقبة السلامة الغذائية وتقديم المشورة بشأن وضع تشريعات حديثة عن السلامة الغذائية تتوافق مع المعايير الدولية.

١٠- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).** هناك اتصالات جارية مع الأونكتاد لانشاء مشروع مشابه في مجال السلامة الغذائية في دول شرقي البحر الكاريبي. وقد قام كل من الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية أيضا بدراسة مسألة تجارة الخدمات الصحية. فقد عقد اجتماع خبراء (جنيف، حزيران/يونيو ١٩٩٧) عرضت فيه المنظمة الجانب المتعلق بالصحة العمومية ويجري حاليا اصدار كتاب مشترك ناقش الأبعاد المتعلقة بالتجارة والصحة من وجهة نظر البلدان النامية على وجه الخصوص.^١

١١- **اغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الانسانية.** هناك اتصالات تجري، بانتظام، بهدف معالجة هذا الموضوع المعقد الذي تثير ضرورة تعزيز تنسيقه ميدانيا اهتماما كبيرا. وتتعقد هذه الاتصالات مع مجموعة كبيرة من

١ "التجارة الدولية بالخدمات الصحية؛ وجهة نظر انمائية"، وثيقة متاحة لمن يطلبها.

المنظمات وخاصة تلك الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وطائفة من المنظمات غير الحكومية) بهدف اجراء تقديرات ودراسات مشتركة واعداد ارشادات بشأن مواضيع محددة وحشد الموارد وما الى ذلك.

مؤسسات بريتون وودز وسائر الوكالات المتخصصة

١٢- **البنك الدولي.** اعتمد البنك الدولي سياسة المنظمة بشأن الشراكة من أجل التنمية الصحية^١ أي: التعاون على الصعيد القطري الذي تكون المنظمة قد عبأت فيه خبراتها التقنية من أجل تحسين تصميم ومراقبة وتقييم المشروعات التي يدعمها البنك الدولي، والتعاون على الصعيد العالمي الذي تضم فيه المنظمة والبنك الدولي قواهما من أجل تعزيز التفهم لقضايا الصحة والتغذية والسكان على الصعيد الدولي.

١٣- **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.** أدى التعاون الوثيق في تنفيذ الاعلان العالمي الخاص بالتغذية وخطة العمل المرتبطة به على الصعيد القطري الى تيسير اعداد ما يزيد عن ١٦٠ سياسة وخطة عمل وطنية للأغذية والتغذية. وساهم مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية (روما، ١٩٩٦) أيضا في تعزيز هذا التعاون وتحويل الخطط والاعلانات الى اجراءات ملموسة. وتشارك المنظمة أيضا عن كتب في مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن نظام المعلومات الخاص بانعدام الأمن الغذائي والضعف الغذائي ووضع خرائطهما كجزء من أعمال متابعة المؤتمر على الصعيد العالمي. وبحثت الجوانب المتعلقة بالسلامة الغذائية لمنتجات الزراعة المائية في اجتماع لمجموعة دراسة عقدها المنظمة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشبكة مراكز الزراعة المائية لآسيا. ويسرت المنظمة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عمل لجنة الدستور الدولي للأغذية التي أصبحت تضم الآن ١٦١ بلدا. ويعترف اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية والصحية النباتية بمعايير هذا الدستور وتوصياته وارشاداته اعترافا صريحا بصفتها مرجعا دوليا في مجال السلامة الغذائية. ويشجع القطاع الصحي في كل بلد من البلدان على المشاركة مشاركة كاملة في عمل اللجنة كيما تكون معاييرها وافية تماما من منظور حماية الصحة.

١٤- **الوكالة الدولية للطاقة الذرية.** قامت المنظمة، بالتعاون مع الوكالة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتيسير عمل المجموعة الاستشارية الدولية المعنية بتشجيع الأغذية، وهي هيئة دولية حكومية تضم ٤٧ بلدا كما قامت بعقد اجتماع لمجموعة دراسة بشأن تشجيع الأغذية بجرعات كبيرة (جنيف، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) خلصت الى أن الأغذية المشبعة بأي جرعة مناسبة لتحقيق الهدف التقني المقصود هي مأمونة وكافية تغذويا. واستمر التعاون الوثيق في مجالات منها استخدام الاشعاع طبيا في التشخيص والعلاج، والحماية من الاشعاع والتغذية البشرية. وعقد اجتماع استشاري بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية (فيينا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧) تم فيه استعراض الأنشطة الجارية والمقررة في مجال الحماية من الاشعاع بما في ذلك التركيز على وضع معايير للحماية الأساسية وتنفيذها، وتعزيز البنى الأساسية فيما يتعلق بالتأهب لمواجهة الطوارئ الاشعاعية والاستجابة لها، وتقييم آثار الاشعاع على الصحة واحتمالات الخطر الذي يتهدها، ورصد الأنشطة الاشعاعية والتدريب والتعليم ونشر المعلومات. ومن الأنشطة التي تم التعاون بشأنها المؤتمر الدولي المعني بالآثار البيولوجية للجرعات المنخفضة من الاشعاع المؤين (اشبيلية، أسبانيا، ١٩٩٧) وتقييم الحوادث الاشعاعية الذي جرى في جورجيا وتقديم المساعدة الطبية لضحاياه في فترة لاحقة، واعداد ارشادات بشأن التأهب لمواجهة الطوارئ الاشعاعية وعقد ندوة دراسية عن الطوارئ الاشعاعية في كوبا.

١٥- **منظمة العمل الدولية.** يوفر التعاون القائم مع منظمة العمل الدولية في اطار الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لتوفير الصحة المهنية للجميع وسيلة فعالة لاعطاء أولوية عالية للصحة والسلامة على جداول الأعمال الوطنية والدولية.

١٦- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).** وجه التعاون القائم نحو تعزيز صحة أطفال المدارس والشباب، وتعليم الكبار، والنشاط البدني من أجل الصحة. وكانت المنظمة أحد شركاء اليونسكو المتعاونين الرسميين للتخطيط للمؤتمر الدولي لتعليم الكبار (هامبورغ، ألمانيا، ١٩٩٧) وتنظيمه. وتعاونت اليونسكو تعاوننا وثيقا مع المنظمة وغيرها من الشركاء المهتمين في اطلاق المبادرة العالمية بشأن العيش النشط/النشاط البدني من أجل الصحة. وتشارك منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية في رعاية المؤتمر العالمي السابع لتوفير الرياضة للجميع الذي تنظمه اللجنة

١ انظر: Health, nutrition, and population sector strategy. Washington, DC, The world Bank Group, 1997.

الأولمبية الدولية (برشلونة، أسبانيا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) وموضوعه "توفير الرياضة للجميع والتحديات التربوية العالمية".

١٧- منظمة التجارة العالمية. لمنظمة التجارة العالمية مركز المراقب في لجنين من لجان منظمة التجارة العالمية هما لجنة الحواجز التقنية للتجارة ولجنة التدابير الصحية وتدابير صحة النباتات. وقد طلبت أيضا أن يكون لها مركز المراقب في المجلس العام للمنظمة.

المنظمات الدولية الحكومية الأخرى

١٨- مازالت استثمارات مصارف التنمية الاقليمية في الموارد الرأسمالية والتقنية عند مستوى مرتفع وذلك دعما للتنمية الاجتماعية بما فيها المسائل المتعلقة بالصحة والبيئة. وقد تعاونت المنظمة على أوسع نطاق مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن السياسات الصحية القطرية. ومنذ عام ١٩٩٦، والمنظمة تقدم المشورة التقنية بشأن مراجعة ورقة سياسة القطاع الصحية. التي وضعها المصرف الآسيوي للتنمية. ويجري في الوقت الحاضر تنظيم ندوة دراسية عن "الصحة في آسيا النامية: اغتنام الفرص" بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية التي تواصل توسيع مدى تعاونها مع البنك الاسلامي للتنمية في عدة مجالات منها الوقاية من الأمراض ومكافحتها ونتاج اللقاحات والمياه والاصحاح وبرنامج المدن الصحية.

١٩- المجموعات الاقليمية. بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الصحة العالمية في أوائل عام ١٩٩٧، أصبحت المنظمة تستشار بشأن وضع خطة الرابطة المتوسطة الأجل للتعاون في مجالي الصحة والتغذية ومؤخرا بشأن العواقب الصحية الناجمة عن ظاهرة تلوث الهواء المعروفة باسم الضباب الدخاني (haze). واستمرت المشاورات وغيرها من أوجه التعاون أيضا مع منظمات أخرى منها منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، ورابطة التعاون الاقليمي لجنوب آسيا، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسسات أفريقية متعددة الأطراف يرد ملخص عنها في الفقرة ٢٢ أدناه.

٢٠- الاتحاد الأوروبي. مازالت أنشطة التعاون التي بدأتها المفوضية الأوروبية مع المنظمة تنمو خاصة في مجال شبكة المدارس الصحية واللجنة الأوروبية للبيئة والصحة والمحفل الدولي المعني بالسلامة الكيميائية وادارة الأدوية الأساسية في أوروبا الغربية. وقد وفرت المنظمة الخبرة والمشورة المرجعيتين بشأن مرض جنون البقر والسلامة الغذائية عموما ودعيت بصفة مراقبة للمشاركة في فريق الدراسة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعني بالأمراض السارية للتعاون بشأن نظم الترصد والاستجابة العالمية ومن أوجه هذا التعاون مكافحة الملاريا في كمبوديا ولاوس وفييت نام ومكافحة الكوليرا في الرأس الأخضر واعادة دمج اللاجئين العائدين الى رواندا وبرنامج رعاية صحة الأمم والطفل في اليمن.

دعم الانتعاش والتنمية في أفريقيا

٢١- المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا. مازالت هذه المبادرة تشكل الاطار الذي يتم فيه ايلاء الصحة والتعليم الأولوية القصوى. وقد اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الثالث والثلاثون (هراري، ١٩٩٧) قرارا كان من شأنه تعزيز الدور القيادي للحكومات الأفريقية ومسؤوليتها فيما يخص هذه المبادرة المفتوحة أمام مشاركة جميع البلدان. وقد حقق تقدم في مجال اصلاح القطاع الصحي من خلال آلية "خلوات" الفرق القطرية للأمم المتحدة التي تشارك فيها الحكومات والجهات المانحة والتي تحشد الموارد وتدفع في اتجاه التنفيذ.

٢٢- المنظمات الأفريقية. واصلت المنظمة، حرصا منها على دعم أهداف المعاهدة التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في الأمور ذات الاهتمام المشترك وفي المسائل الصحية وتلك المتصلة بالصحة. وتعكف الدول الأعضاء على دراسة مشروع البروتوكول الخاص بالصحة الملحق بمعاهدة أبوجا. أما اعلان هراري بشأن الوقاية من الملاريا ومكافحتها فقد اعتمد في حزيران/يونيو ١٩٩٧. وفي منتصف عام ١٩٩٧ صدر تقرير مرحلي يغطي المدة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ وضعته مجموعة عمل تابعة للمنظمة تعنى بأفريقيا القارية.

وقد اعترفت المنظمة بالأهمية الاستراتيجية لمنظمة الوحدة الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقي والاتحادات الاقتصادية الإقليمية وأطرها المؤسسية المشتركة الناشئة.

مسائل تطرح على جمعية الصحة لايلائها عناية خاصة

٢٣- جمعية الصحة مدعوة الى أن تحيط علما بهذا التقرير.

= = =